٦٠ شركة برمجية تعمل في سورية

وزير الاتصالات: ضعف في جودة بعض البرمجيات وعدم الالتزام بالزمن المطلوب

رامز محفوظ

بين وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب خلال ورشة عمل حملت عنوان «الاعتمادية السورية لشركات البرمجيات» على مدرج مكتبة الأسد أنه خلال اجتماع عقد في شهر شباط من العام الماضي تم التطرق إلى موضوع الاعتمادية السورية للبرمجيات وشركات البرمجة وصدرت توصيات، مبيناً أننا بدأنا في العام الماضي، واليوم أصبح هذا الحلم حقيقة.

ولفت إلى أن البالغ ٤٠ لعام ٢٠٢١ صدر من رئاسة مجلس الوزراء وأعدته وزارة الاتصالات والتقانة وحدد من خلاله الآلية التي سيتم العمل بها للحصول على الاعتمادية السورية للشركات البرمجية العاملة في سورية وفق نموذج CMMI.

وأوضح أن عدد الشركات البرمجية العاملة في سورية في عام ٢٠٢٠ يفوق ٦٠ شركة وهذا العدد يدعو للتفاؤل، متسائلاً لماذا مشاريع القطاع العام في هذا المجال يشوبها بعض سوء التنفيذ أو عدم الاستلام لا يستلم المشروع أو بعد الاستلام لا يوضع المشروع بالخدمة.

وبين أنه من خلال الدراسة التي قامت بها وزارة الاتصالات تبين وجود ضعف في جودة بعض البرمجيات المنتجة ذلك تمكن شركات البرمجيات السورية من تلبية الطلبات الحكومية على البرمجيات وخاصة بمشاريع التحول الرقمي.

وأفاد بأن عدد مشاريع التحول الرقمي التي وضعته وزارة الاتصالات نحو ٥٠ مشروعاً فضلاً عن المشاريع الموجودة في الوزارات الأخرى، مضيفاً: في حال تعرض المشاريع للمشكلات التي جرت في السنوات السابقة سنصل إلى عام ٢٠٣٠ من دون أن ننجز شيئاً في التحول الرقمي.

وأكد أن الهدف من مشاريع التحول الرقمي معالجة جذرية لمشاكل استلام مشاريع البرمجيات أو تأخر التنفيذ إضافة للتقليل ما أمكن من الشركات الأجنبية وبالتالي تخفيض الإنفاق بالقطع الأجنبي، مبيناً أن هناك صناعة نامية وناشئة هي صناعة البرمجيات في سورية ونريدها أن تتطور بحيث تصبح قادرة على توريد الصناعات البرمجية إلى خارج القطر.

وختم بالقول إننا في وزارة الاتصالات نبني آمالاً كبيرة على الشركات الوطنية في الانطلاق نحو تطوير صناعة البرمجيات في سورية، مشيراً إلى أن الاعتمادية الوطنية هي إجراء من عدة إجراءات تعمل عليها الوزارة سيعلن عنها في وقتها.

وفي تصريح للصحفيين بين وزير الاتصالات أننا سنعمل لغاية ٢٠٢٣ على تأهيل عدد من الشركات التي ستعمل مع الجهات العامة بحيث تكون المشاريع ضمن دراسات معينة وطريقة استلام معينة، موضحاً أنه لن يتم الاستثمار الأمثل لمشروع الاعتمادية إلا من خلال تأهيل الشركات وفق هذه الاعتمادية، وقال: إننا نبني آمالاً كبيرة على المشروع في عملية التحول الرقمي للخدمات الحكومية الإلكترونية.

بدورها بينت معاون وزير الاتصالات والتقانة فاديا سليمان في تصريح لـ«الوطن» أن ورشة العمل الحالية تأتي في الوقت الذي تم فيه إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وأصبح هناك مشاريع للقطاع العام بدأت منذ عام ٢٠٢١.

وقالت: ستشرح للشركات خلال الندوة آلية الحصول والإجراءات والخبرات التي سيحصلون عليها من أجل أن يصبحوا قادرين على التقدم إلى الفحص والاختبار المعياري للحصول على الاعتمادية كما سنشرح كيف فكرت الحكومة بأن الشركات الحاصلة على الاعتمادية الوطنية لها الأولوية بالتقدم على مناقصات القطاع الكبيرة التي تحتاج لـ١٥ رجلاً يعملون على مدار الشهر.

وأشارت إلى أنه لا يوجد حالياً في سورية أي شركة حاصلة على الاعتمادية، واليوم أطلقنا ما يشابه الاعتمادية العالمية بالإجراءات والآلية نفسها تسمى الاعتمادية المحلية وذلك من أجل أن تبدأ الشركات بالحصول على الاعتمادية المحلية.

وخلال الورشة أشار مدير التطوير التقاني في وزارة الاتصالات والتقانة أسامة أحمد إلى المشاكل التي تواجه الشركات في تنفيذها للبرمجيات، وتحدث عن الفوائد التي تحصل عليها الشركات عند الحصول على الاعتمادية، كما بيّن المراحل التي يمكن من خلالها حصول الشركات على الاعتمادية السورية.

> سليمان لـ«الوطن»: لا يوجد في سورية حالياً أي شركة حاصلة على الاعتمادية

تعليمات جديدة لـ«المركزي» تفتح المجال للمصارف بإقراض قائمة من المشاريع الصناعية

لا سقف لقروض الطاقات المتجددة

عبد الهادي شباط

أقر مجلس النقد والتسليف تعديلاً على أحكام القرارات الناظمة لمنح التسهيلات الائتمانية والتعليمات الرقابية بناء على كتاب من مفوضية الحكومة لدى المصارف بحيث بات يسمح للمصارف العاملة ودون التقيد بسقوف الإقراض المحددة بموجب التعميم رقم ٤٧٧٤ لعام ٢٠٢٠ الصادر بموجب مداولة اللجنة الاقتصادية رقم ٣٥ لعام ٢٠٢٠ بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل (قروض/تمويلات) لتمويل المشاريع الصناعية وفق القائمة المحددة من المركزي، إضافة إلى المشاريع الخاصة بإنتاج الطاقة المتجددة.

وإضافة إلى الضوابط المعتمدة لمنح التسهيلات الائتمانية تلتزم المصارف العاملة في عملية منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع بالضوابط بحيث يتم تقديم جدوى اقتصادية للمشروع معدة أصولاً وفق المعايير المثلى لدراسة الجدوى تثبت توافر تدفقات نقدية للمشروع قادرة على تغطية عبء الدين، وأن يتم تحديد آجال القروض وفترات السماح للسداد بشكل يتناسب مع طبيعة المشروع، وألا يتجاوز أجل التسهيلات فترة استرداد رأس المال. وتمنح التسهيلات على مراحل ترتبط بمراحل تنفيذ المشروع وتلتزم المصارف بتنفيذ زيارات ميدانية للمشاريع الممولة وإعداد تقارير لكل مرحلة من مراحل التنفيذ تقدم إلى الجهة صاحبة الصلاحية في المنح قبل صرف الدفعة اللاحقة ويتم تضمين تلك التقارير ضمن الملفات الائتمانية الخاصة بتلك المشاريع.

وتم تحديد نسب التمويل المشاريع من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها منتج المشروع، على ألا تتجاوز نسبة التمويل ٧٠ بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع بتاريخ تقديم الدراسة، ويمكن أن ترتفع النسبة إلى ٨٠ بالمئة في حال توافر أحد الشروط أن تكون المشاريع التي تعتمد في إنتاجها على مصادر الطاقة المتجددة، وتعتمد في إنتاجها على مدخلات إنتاج من المواد المنتجة محلياً، المشاريع التي تثبت دراسة الجدوى الخاصة بها أنها قادرة على تصدير أكثر من ٣٠ بالمئة من إنتاجها، والحصول على الضمانات التي تعتبر مخففات مخاطر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة بحيث تعطي قيمة التسهيل الممنوح بنسبة ١٠٠ بالمئة كحد أدنى، ويمكن أن يتم احتجازها على مراحل وفق مراحل تنفيذ المشروع.

وفي تصريح لمدير في المصرف الصناعي لـ«الوطن» اعتبر أن هذا القرار سيكون له أهمية كبيرة في تأمين وتوفير التمويل الكافي للمشاريع الصناعية وفق تسهيلات في عمليات المنح والحصول على التمويل بالنسبة للمشاريع الجادة والتي لها طابع حيوي خلال المرحلة الحالية، مبيناً أن هناك حالة طلب متزايدة على القروض من الصناعيين خلال الفترة الأخيرة وهو ما سجلته بيانات المصرف في الشهر الأخير من العام الماضي (كانون الأول) وهذه الطلبات حالياً قيد الدراسة.

وعن البدء في تنفيذ قرار مجلس النقد والتسليف بين أن القرار نافذ من لحظة تعميمه وستعمل المصارف على تعديل التعليمات الناظمة لمنح مثل هذه القروض، وخاصة أن هناك تسهيلات مهمة نص عليها القرار لم تكن متاحة خلال الفترة الماضية أما الصناعيون خاصة لجهة نسب التمويل التي كانت تقترب من ٥٠ بالمئة من أرض المشروع في المدن الصناعية و٥٠ بالمئة لتشغيل حركة الإنتاج في المشروع أصبحت مع هذا التعديل يمكن التمويل لحدود ٧٠-٨٠ بالمئة بالنسبة للمشروعات التي تعتمد على مصادر الطاقات المتجددة أو التي تعتمد على مدخلات الإنتاج المحلية وأن الحال نفسه بالنسبة للضمانات حيث كانت تطلب ضمانات من قبل المصارف ٢٠٠ بالمئة ومنها ١٥٠ بالمئة بينما حالياً قد يكتفي بضمانات تغطي قيمة المشروع وأن توجيه هذه التسهيلات في المنح نحو مشروعات حيوية يتناغم مع التوجهات الحكومية بدعم العديد من القطاعات والصناعات وتأمين احتياجات البلد محلياً من هذه الصناعات.

وفد اقتصادي سوري يزور القرم

وزير الاقتصاد: لوضع الخطوط العريضة لخطط العمل المستقبلية بين الجانبين وتذليل القضايا الإشكالية

الوطن

أكد رئيس جمهورية القرم الروسية سيرغي أكسيونوف سعي بلاده لتطوير برامج الشراكة التجارية مع سورية.

وقال الرئيس أكسيونوف خلال لقائه في سيمفروبول الوفد الاقتصادي السوري برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل: «إن شركات القرم مستعدة لزيادة العلاقات مع الجانب السوري ونحن نمضي قدماً معاً وننفذ برنامجاً لتطوير الشراكة التجارية السورية – القرمية ولاسيما موضوع شركة الشحن».

وأضاف رئيس القرم: «نحن ممتنون لكم على جميع إجراءات الاستجابة لطلباتنا وتسهيل إجراءات التعاون بين البلدين.. لقد ذهبت وفودنا أكثر من مرة إلى سورية وشاركوا في المنتديات واللجان والمعارض وحملت مزاجاً جيداً وخطط عمل واعدة لدى عودتهم».

بدوره أكد الوزير الخليل أن الزيارات المتبادلة تشكل خطوات مهمة جداً، معرباً عن أمله بمزيد من التعاون والزيارات المستمرة لممثلي دوائر الأعمال والقطاع الخاص من البلدين حتى يتوصلوا إلى اتفاقات فيما بينهم متوجاً بزيارة مسؤولي القرم لمعرض دمشق الدولي في آخر دورة أقيمت له.

ولفت الوزير الخليل إلى أن الهدف من زيارة الوفد السوري هو وضع الخطوط العريضة لخطط العمل المستقبلية بين الجانبين وتحديد القضايا الإشكالية وتذليلها.

وكان الوفد الاقتصادي السوري وصل أمس في زيارة رسمية لجمهورية القرم لإجراء مباحثات حول آفاق التعاون المشترك بين سورية وشبه الجزيرة الروسية.

وقال المندوب الدائم لجمهورية القرم لدى الرئاسة الروسية غيورغي مرادوف: «إن زيارة الوفد السوري تأتي أيضاً للمشاركة في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الروسية – السورية المشتركة حول التعاون التجاري والاقتصادي».

ويضم الوفد السوري كلاً من نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا الأحمد ونائب وزير النقل محمد عمار كمال الدين ونائب وزير السياحة غياث الفرح ومدير إدارة العمليات المصرفية في مصرف سورية المركزي فؤاد علي ومدير دائرة التعاون مع الدول الأوروبية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي طارق الجوابرة والملحق بالسفارة السورية في روسيا الاتحادية أحمد قدورة.

تجدر الإشارة إلى أن سورية وجمهورية القرم الروسية وقعتا عام ٢٠١٩ اتفاقية لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين ضمن فعاليات معرض دمشق الدولي بدورته الـ٦١ في مجالات إنشاء بيت تجاري وشركة ملاحة للقطاع الخاص وتبادل المشاركات في المعارض.

وزير التموين والمحافظة وسيناريوهات توطين الخبز التي لم تتوضح معالمها!

سالم: المعتمد المتنقل أحد أبواب الفساد وأستغرب اعتراض «المحافظة» على التوطين

هناء غانم

تستمر السيناريوهات والمنغصات الحوارية بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات المعنية حول آلية توطين الخبز التي لم تتوضح معالمها حتى اليوم رغم العديد من المقترحات والإبداعات التي تطرح يومياً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وزير التجارة الداخلية عمرو سالم أكد خلال اجتماعه أمس مع الأسرة التموينية ومجلس مدينة دمشق لبحث الآلية الجديدة لتوزيع وتوطين الخبز أن توطين الخبز فوري ومباشر والقرار اتخذ ولا رجعة عنه للحد من حالات الفساد وتنظيم عملية التوزيع لتخفيف الازدحام، وسيطبق في كل المحافظات.

وأوضح أن مشكلة تأخر تنفيذ التوطين بسببها التجهيزات، مبيناً أنه وبعد توطين الخبز في دمشق وريفها، سيتبعها محافظة القنيطرة لافتاً إلى أنه يتم العمل على تلافي بعض الثغرات قبل تطبيق القرار مشيراً إلى أنه وبعد قرار التوطين في محافظة حماة زادت كمية الطحين التي يحتاجونها يومياً ١٢٠ طناً، أما حلب فكانت تحتاج إلى ١٣٠ طناً زيادة عن مخصصاتها لكن مدير المخابز الذي تم إعفاؤه كان يطالب من المخابز بتقليل الكميات المخصصة من الخبز للمواطن.

وأضاف: إن اعتراضي على التوطين سابقاً كان بخصوص من سيأتي لمحافظة غير محافظته هل سيحرم من الخبز، فتم الاتفاق على أنه يوضع استثناءات وحلول في موضوع التوطين، مؤكداً أن المعتمد المتنقل هو أحد أبواب الفساد.

سالم استهجن اعتراض المحافظة على موضوع «توطين الخبز» قائلاً: إن علاقة الوزارة مع مكاتب المحافظات أكثر من ممتازة وإننا نعمل كفريق عمل واحد.. علما أن مجلس محافظة دمشق كان قد طالب برفع توصية يؤكد فيها الإبقاء على آلية بيع مادة الخبز مع توطين البطاقات بالأفران والمعتمدين والصالات والجمعيات التعاونية تلافياً لسلبيات وعثرات محتملة ضمن الآلية الجديدة من الوزارة المقرر تطبيقها مطلع الشهر القادم.

وأشار الوزير أن هذه الآلية الجديدة لتوطين الخبز، بحاجة لعدد أكبر من المعتمدين وأن تكامل وعددنا يتأمين نحو ألف جهاز خلال ١٥ يوماً للمعتمدين.

ولفت سالم إلى خصوصية توزيع مادة الخبز في كل من دمشق وريفها نتيجة تداخل المحافظتين ووجود أفران قريبة جغرافياً وتؤمن الخبز لأهالي المحافظتين وهذا بدوره ساهم في وجود ازدحام ومن خلال تطبيق آلية الربط المكاني، مضيفاً: يمكن تجاوز المشكلة.

وأوضح أن تطبيق الربط المكاني في المحافظات لا يعني حرمان من هم في حاجة مادة الخبز واضطرارها للسفر إلى محافظة أخرى فكل هذه الإشكاليات ستكون مدروسة.

وأكد أن الوزارة ملتزمة بدورها في تأمين مادة الخبز في كل المحافظات من خلال إنتاج الطحين بكميات كافية وكبيرة وتأمين مادة الخميرة وهي تتابع الحاجة الفعلية لكل محافظة من مادة الطحين وعليه يتم الإيعاز بزيادة الطاقة الطحنية اليومية وإيصال الخميرة بالسرعة الممكنة ولو عبر الطائرات إلى الرقة والمنطقة الشمالية.

بدوره رئيس مجلس محافظة دمشق خالد الحرح تحدث باسمه وباسم أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق مؤكداً أن هناك حالة تشاركية بين المحافظة والتجارة الداخلية وأن مسؤوليتهم هي نقل الصورة الحقيقية للمواطنين أو الحالة الخدمية، للمعتمدين، وأضاف: ومع ذلك فهناك حاجة لأكثر من ١٥٠٠معتمد ولا يوجد سوى ٣٦٥ معتمداً ملتزمين حالياً في توزيع المادة علماً أن هناك أكثر من ٤٨٠ موافقة للمعتمدين، إضافة إلى أنه يوجد عدم توازن في توزع المعتمدين من حيث العدد وبعض المعتمدين يبيعون مخصصاتهم لأحياء أخرى إضافة لبيع المادة بأسعار زائدة وحالياً التعويل على تأمين التجهيزات اللازمة لإتمام تطبيق عملية توطين الخبز بشكل ناجح في دمشق وريفها مع الأخذ بالحسبان وضع الأشخاص القادمين من غير محافظات وهذا من واجبنا تأمين الخبز لهم ومنها عن طريق بطاقة الهوية الشخصية.

وبيّن الحرح أن هناك ٥٠٠ ألف بطاقة إلكترونية في دمشق و٩٠٠ ألف بطاقة لريفها إضافة إلى أن كمية الخبز المنتج بدمشق ٤٨٠ طناً بنسب متغيرة وبريف دمشق ٧٠٠ طن يومياً وعدد المعتمدين لا يغطي الكميات المنتجة.

بدوره عضو مجلس المحافظة شادي سكرية المعني بالحالة الاقتصادية بالمكتب التنفيذي لمحافظة دمشق أشار إلى أن الآلية الجديدة اعتمدت على السيارات الجوالة بحدود ١٥٠٠ معتمد بدمشق ملتزم منهم ٣٦٥ معتمداً فقط وهناك مناطق فيها عدد كبير من المعتمدين مقابل مناطق لا يوجد فيها معتمدون.

وأكد أن تطبيق فكرة النقل بالسيارات لـ ١٥٠٠ معتمد لم تنجح سابقاً وفيها الكثير من المعاناة وقد تم الأخذ بها أثناء الحظر بسبب كورونا، وقال: وبعدها طرحنا فكرة فصل بطاقات الريف عن المدينة وكان لدينا مشكلة أخرى، ولفت إلى مشكلة أخرى تتعلق بتأمين وسائل نقل مادة الخبز إلى المعتمدين فهناك عدد قليل من الآليات لا يمكنها أن تقي بالحاجة.

وأضاف إن تأمين مادة الخبز يختلف عن المحروقات باعتبارها تفسد. أما مادة المحروقات فهي تتحمل ساعتين وثلاثاً وأربعاً ولآخر النهار ما في مشكلة. معتبراً أن الآلية المتبعة فيها خلل وتم ضبط العديد من الحالات.

ومن الجدير ذكره أن الاجتماع لم يخرج بأي فكرة جديدة قابلة للتطبيق ولا يزال الموضوع بين صد ورد!

> الحرح: مهمتنا نقل الصورة الحقيقية للمواطن